الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4471 | الثلاثاء | 17 جمادى الآخرة 1444 هـ | 10 يناير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

### أكد أن بلاده لم تخض حروبا أهدرت فيها أموالها ولا خاضت مغامرات غير محسوبة

# السيسي ممازحاً المصريين «بطلوا هري بقى»: مصر تدفع ثمن أزمة الاقتصاد العالمي مثل جميع الدول

القاهرة- «وكالات»: أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن حكومة بلاده تصدر بيانات رسمية، لتوضيح الأمور بشكل أكبر للمصريين حول الأزمات والظروف الصعبة التي تمر بها بلاده والمنطقة.

ومازح السيسي المصريين قائلا: «بطلوا هري بقى»، مضيفا بالقول إن الظروف الصعبة تضغط بشكل كبير على المواطنين ومع ذلك فالدولة تدرك حجم التحدي وشعبها يستطيع الصمود.

وقال السيسي خلال المؤتمر الأول للتحالف الوطني للعمل الأهلي، والذي عقد صباح أمس الاثنين، إن العمل الذي تم في 2022، يتطلب جهدا مضاعفا لتنفيذه وتحقيقه في عام 2023، موضحا أن الظروف صعبة للغاية، خاصة في ظل الأزمات التي مر بها العالم ومنها أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، ومتسائلا هل خاضت مصر حروبا أهدرت فيها أموالها، وهل خاضت مغامرات غير محسوبة؟

وأكد السيسي أن الظروف صعبة على العالم كله، ومصر تدفع ثمن الأزمات مثل جميع دول العالم، مشيرا إلى أن البيانات والأرقام والحلول مطروحة من الدولة، وبالتالي أي اجتهاد من الآخرين غير مرفوض، ولكنه من الممكن أن يسبب بلبلة وإزعاجا للمواطنين.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

كما طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي ، التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي بإيلاء أهمية خاصة للزراعة في مبادرات التي يطرحها لدعم المجتمع ، مؤكدا أن المبادرات محل تقدير ولكن دعم الزراعة له أهمية خاصة .

وأشاد الرئيس السيسي ، في مداخلة له خلال الجلسة الثانية للمؤتمر الأول للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي أمس ، بجهود المزارعين والنماذج التي استعرضت مشاريعها الزراعية خلال المؤتمر ، مؤكدا أن تدريب المزارعين على الزراعة الحديثة سيساهم بشكل كبير في زيادة المحاصيل وتوفير المياه والأسمدة ، ومشددا على استعداد الدولة لتقديم دعم وتعاون أكبر للمزارعين لتوفير المياه وإخراج منتج جيد.

ووجه الرئيس بضرورة تعاون وزارتي الزراعة والري مع المزارعين والتحالف من أجل رفع إنتاجية قصب السكر وتقليل نسبة استهلاك المياه للمساحات المنزرعة قصبا والبالغة 350 ألف فدان في صعيد مصر، ، مؤكدا ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لاسيما أن المستفيدين منها من المزارعين الصغار وذلك بالتعاون بين المزارعين ووزارتي الري والزراعة .

وقال الرئيس السيسي» إن الزراعة الحديثة في هذا المجال تساهم في تقليل المياه بنسبة كبيرة وستزود إنتاجية المحاصيل بمعنى أن إتقان الزراعة بهذه الطرق سيوفر المياه وسيزيد الإنتاج».

وأضاف «إن زراعة الفدان الواحد بالطرق الحديثة يقلل استهلاكه بكمية المياه بنسبة 10% وهى نسبة كبيرة كما أنه يزيد معدلات الانتاج بنسب تتراوح مابين 20% و 40% من الإنتاجية الحالية للفدان «، مشيرا إلى أن الطرق الحديثة لزراعة القمح يمكن أن ترفع انتاجية الفدان الواحد من 13 أردبا إلى ما يتراوح مابين 18 إلى 22 أردبا.

وتابع الرئيس :» إن انتاجية فدان قصب السكر كانت تنتج نحو 40 طنا والآن في إطار «مبادرة إزرع» ، أصبح الفدان ينتج ما بين 55 إلى 60 طنا فضلا عن استهلاك كمية مياه أقل، أي بزيادة في الانتاج بنحو 20% على نفس مساحة الأرض».

وطالب الرئيس السيسي المزارعين بالاستمرار في الإنتاج وعدم التقليل المساحة المنزرعة حتى لو صغيرة ، مشيرا إلى أن الزراعة تعتبر عملا جماعيا وكل فدان يزرع هو مهم للدولة.

وقال الرئيس إن الدولة في حاجة للتعاون مع التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في مجال الزراعة ومجالات أخرى، مشيرا إلى أنه خلال حديثه في السابق عن رؤوس الماشية والحلم بتوفير مليون رأس ماشية متواجدة عند المربيين هناك من يقول أن هذا البرنامج يستغرق نحو 15 عاما ولكن بالتعاون والتضافر مع بعضنا البعض ستتقلص هذه المدة الزمنية.

وأعرب الرئيس السيسي، في ختام مداخلته، عن شكره للتحالف وللنماذج المتحدثة المستفيدة من «مبادرة إزرع»، وعن سعادته بما تم تحقيقه وعن شكره لكافة مزارعي مصر .

كما أعرب الرئيس عن سعادته وترحيبه بأداء «مريم « التي قدمت فعاليات المؤتمر الأول للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي لموهبتها الكبيرة رغم صغر سنها ، قائلا «إن مصر بها كل ما نتمناه من مواهب ولكن نحن في حاجة للوصول إلى تلك المواهب، وأن هناك مبادرات وآليات من الممكن أن يتم تنفيذها للكشف عن المواهب المصرية في كافة المجالات، مؤكدا أن كافة المواهب المطلوبة متواجدة في 104 ملايين مواطن ، لافتا إلى أن مقدمة المؤتمر « مريم» هي مثال على ذلك .

### أكدت أن حركة الملاحة عادت لطبيعتها بفترة وجيزة

# قناة السويس: ما حدث لـ«جلورِي» عطل مفاجئ وليس جنوحا

السفينة التي جنحت في قناة السويس أمس

كشف جورج صفوت المتحدث باسم هيئة قناة السويس تفاصيل ما حدث للسفينة «جلوري» التي جنحت في الممر الملاحي للقناة أمس الاثنين.

وقال صفوت في تصريحات صحفية إن ما حدث ليس جنوحا بالمعنى الدقيق ولكنه عطل مفاجئ أصاب ماكينات السفينة وجعلها تتوقف في المجرى الملاحي، مشيراً إلى أن الهيئة تعاملت باحترافية وتمكنت من خلال فريق العمل لديها من سحب السفينة لنقطة قريبة وإعادة حركة الملاحة في القناة لطبيعتها في وقت وجيز جداً وأمّنت انتظام حركة مرور السفن.

وكشف أن الهيئة تلقت بلاغاً بالحادث وعلى الفور وجّه الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس تعليماته بسرعة الإنقاذ حيث سارع فريق الإنقاذ البحري للهيئة بالتعامل باحترافية مع الواقعة، مشيراً إلى أن السفينة كانت قادمة من تركيا ومتجهة للصين وتوقفت في الكيلومتر 38 ضمن قافلة الشمال وتم قطرها للكيلومتر 51 في ترقيم القناة بعد الدفع بـ4 قاطرات.

وأضاف صفوت أن التعامل مع الحادث يؤكد مدى جاهزية الهيئة للتعامل مع حالات الطوارئ ويجسد خبرات تراكمت على مدار 153 عاماً من عمر قناة السويس، مؤكداً أن الحركة الملاحية عادت بانتظام وانتظمت عملية دخول 26 سفينة من قافلة الجنوب و25 من قافلة الشمال عقب سحب السفينة المتعطلة.

وكانت قناة السويس قد أعلنت نجاح عمليات تعويم السفينة «جلوري» وعودة الملاحة إلى طبيعتها، بعد دقائق من إعلان شركة «ليث ايجينسيس» أن سفينة تدعى «جلوري» جنحت في قناة السويس أثناء عبورها مع قافلة الجنوب قرب مدينة القنطرة.

وأظهرت بيانات على موقعين لتعقب السفن أن «جلوري» سفينة بضائع ترفع علم جزر مارشال.

### تعقيبا على عقوبات إسرائيلية بحق فلسطينيين إثر تحركهم في مؤسسات الأمم المتحدة

# اشتية: إسرائيل تسعى لتقويض السلطة الفلسطينية

## وزير الأمن الوطني الإسرائيلي الجديد يصدر تعليمات بإزالة الأعلام الفلسطينية من الأماكن العامة

رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية

رام الله - «وكالات»: اتهم رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية،أمس الإثنين، إسرائيل بالسعي إلى تقويض السلطة الفلسطينية والحد من أدائها.

جاء ذلك في كلمة له بمستهل الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء بمدينة رام الله، بحضور وسائل إعلام دولية ، تعقيبًا على عقوبات إسرائيلية بحق فلسطينيين إثر تحركهم في مؤسسات الأمم المتحدة.

وأضاف اشتية أن «الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاحتلال الحالية والمتعلقة بخصومات مالية جديدة وتجديد الخصومات القديمة، ما هي إلا إجراء هدفه تقويض السلطة ودفعها إلى حافة الحافة ماليًا ومؤسساتيًا».

وقال إن تلك الإجراءات «قد تحدّ من أداء عمل السلطة في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني».

وشدد اشتية أن «أعمال القرصنة والنهب والانتقام التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال لن تثني شعبنا وقيادتنا عن المضي قدمًا في نضالها السياسي والدبلوماسي والقانوني، فنحن لا نقايض حقّنا في تقرير المصير وحريتنا بالأموال ولا بالامتيازات».

وذكر أن مجموع الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصّة الفلسطينية «المتعلقة بمخصصات الأسرى والشهداء بلغت حوالي 2 مليار شيكل (نحو 571 مليون دولار) منذ بداية العام 2019 لغاية نهاية العام 2022».

كما بيّن اشتية أن «مجموع الاقتطاعات المتعلقة بالصحة والكهرباء والمياه وغيره بلغت نحو 1.6 مليار شيكل (نحو 457 مليون دولار) عن العام 2022 فقط».

وأشار إلى «اقتطاع ما مجموعه 350 مليون شيكل (نحو 100 مليون دولار) سنويًا بدل عمولة لتحصيل الأموال من المقاصة وتحويلها للسلطة».

وقال إن «إسرائيل تحتجز المستحقات الفلسطينية المترتبة على ضريبة المغادرة عبر الجسور، التي بلغت أكثر من مليار شيكل (نحو 285 مليون دولار)».

والمقاصّة، هي أموال ضرائب وجمارك على السلع الفلسطينية المستوردة عبر المنافذ، تقوم وزارة المالية الإسرائيلية بجبايتها، وتحولها شهريا إلى رام الله.

واعتبر اشتية الإجراءات الإسرائيلية «حربًا جديدة على الشعب الفلسطيني ومقدراته وأمواله، وحربًا على السلطة الوطنية وبقائها وإنجازاتها، وهي بذلك تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني برمّته».

وقال إن الاقتطاعات الإسرائيلية «غير شرعية وغير قانونية، وهي إجراء أحادي الجانب ولا يخضع لإجراءات تدقيق من أي جهة فلسطينية أو دولية وهي مخالفة للاتفاقيات الموقعة معنا».

ورأى أن «ما يصدر عن محاكم الاحتلال من قرارات خصم، كان آخرها خصم مبلغ 139 مليون شيكل (نحو 40 مليون دولار) تعويضا لإسرائيليين قتلوا على يد فلسطينيين، إجراء غير قانوني وغير شرعي ولا نعترف به».

ودعا رئيس الوزراء الفلسطيني «الأشقاء العرب إلى تطبيق قرارات القمم العربية المتعلقة بتفعيل شبكة الأمان المالي، واستئناف المساعدات لدولة فلسطين لتمكينها من مواجهة هذه الإجراءات الغاشمة».

و»شبكة الأمان المالي»؛ أقرتها الدول العربية في قمة 2010، لمساعدة السلطة الفلسطينية على مواجهة إقدام إسرائيل المتكرر على اقتطاع جزء من أموال الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة.

كما طالب اشتية المجتمع الدولي «بالضغط على حكومة الاحتلال لوقف قرصنة أموالنا، وإعادة الأموال والمستحقات الفلسطينية المتراكمة لديها والمحتجزة بغير وجه حق».

والجمعة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية تبني 5 عقوبات ضد الفلسطينيين على إثر تحركهم في مؤسسات الأمم المتحدة، شملت الخصم من «المقاصة»، وسحب بطاقة «شخصية مهمة» من مسؤولين فلسطينيين بينهم وزير الخارجية رياض المالكي.

كما شملت تجميد مخططات بناء فلسطينية في المنطقة «ج» التي تشكل نحو 60 بالمئة من أراضي الضفة وتسيطر عليها إسرائيل، واتخاذ إجراءات ضد منظمات في الضفة الغربية تنشط قانونيًا ضد إسرائيل.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة صوّتت في 31 ديسمبر الماضي لمصلحة طلب فتوى من محكمة العدل الدولية حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

من جهة أخرى أعلن إيتمار بن غفير وزير الأمن الوطني الإسرائيلي الجديد المنتمي لليمين المتطرف أمس الأول الأحد أنه أصدر تعليماته للشرطة بنزع الأعلام الفلسطينية من الأماكن العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الإسرائيلي لا يحظر الأعلام الفلسطينية ولكن للشرطة والجنود الحق في إزالتها في الحالات التي يرون فيها وجود تهديد للنظام العام.

ويبدو أن الأمر الصادر عن بن غفير، وهو وزير يشرف على الشرطة ويرأس حزبا قوميا متطرفا في حكومة بنيامين نتانياهو الجديدة، يمثل موقفا متشددا.

ويأتي ذلك في أعقاب إطلاق سراح أحد أقدم السجناء الفلسطينيين في سجون إسرائيل كريم يونس الأسبوع الماضي، والذي أدين باختطاف وقتل جندي إسرائيلي في عام 1983. ولوح بالعلم الفلسطيني أثناء استقباله استقبال الأبطال في قريته بشمال إسرائيل بعد الإفراج عنه.

وتضمن بيان لبن غفير أن التلويح بالعلم الفلسطيني كان عملا يدعم الإرهاب، مضيفا أنه «لا يمكن للمخالفين للقانون أن يلوحوا بالأعلام الإرهابية ويحرضوا ويشجعوا على الإرهاب، لذلك أمرت بإزالة الأعلام الداعمة للإرهاب من الأماكن العامة ووقف التحريض ضد إسرائيل».

# حكومة اليمن: ميليشيا الحوثي تقوض جهود التهدئة بإيعاز إيراني

صنعاء - «وكالات»: جددت الحكومة اليمنية، اتهامها لميليشيا الحوثي، بمواصلة نقض كل الاتفاقات، وتقويض جهود التهدئة بإيعاز إيراني وطالبت بتسمية ميليشيا الحوثي كطرف مسؤول عن إفشال تنفيذ بنود الهدنة، وقطع الطريق أمام تمديدها، والعمل فورا لتصنيفها جماعة إرهابية.

وقال وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، مساء أمس الأول الأحد، «إن استمرار المجتمع الدولي في ممارسة الضغوط على الحكومة لتقديم التنازلات باعتبارها «الدولة»، والطرف الحريص على إطلاق حوار ينهي الحرب ويضع حداً لمعاناة المواطنين، واستجداءه واسترضاءه لميليشيا الحوثي كونها «عصابة منفلتة»، سياسة أثبتت التجارب والسنوات الماضية فشلها في الدفع بمسار السلام في اليمن».

وأوضح الإرياني، في تصريح صحافي، أن ميليشيا الحوثي واصلت بإيعاز إيراني نقض كل الاتفاقات، وتقويض جهود التهدئة واستغلالها لكسب الوقت، وانتهجت لغة العنف والإرهاب في محاولة لفرض مشروعها الانقلابي بقوة السلاح، وجني مكاسب مادية، والاستمرار بالعمل كأداة لتنفيذ الأجندة الإيرانية، دون أي اكتراث بالأوضاع الإنسانية.

وتساءل وزير الإعلام اليمني: «ماهي الاتفاقات التي نفذتها ميليشيا الحوثي منذ نشأتها، هل التزمت باتفاق استوكهولم فيما يتعلق بالأوضاع في الحديدة وحصار تعز وتبادل الأسرى والمختطفين على قاعدة الكل مقابل الكل، وماذا عن بنود الهدنة الأممية وفتح الطرق وتخصيص واردات ميناء الحديدة لدفع مرتبات الموظفين» .

ولفت الإرياني إلى أن الحكومة قدمت طيلة سنوات الحرب التنازلات تلو التنازلات، وتعاطت بإيجابية ومسؤولية مع كل المبادرات، تأكيدا لالتزامها وإيمانها المطلق بمبدأ الحوار ودعم جهود التهدئة وإحلال السلام وفق المرجعيات الثلاث.

ودعا المجتمع الدولي، إلى إدراك أن سياساته أدت لاستفحال الأزمة واستطالة الحرب ومعها معاناة الشعب اليمني، الذي قال إنه «بات يشعر بالخذلان، ويدفع ثمناً باهظاً لجرائم وانتهاكات الحوثي».. مؤكدا أن الاستمرار في هذا النهج لن تقتصر آثاره على اليمن وسيكون له مخاطره المستقبلية على الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وطالب وزير الإعلام اليمني، المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومبعوثها لليمن بمراجعة طريقة تعاطيهم مع ميليشيا الحوثي، والإشارة لها بوضوح كطرف مسؤول عن إفشال تنفيذ بنود الهدنة، وقطع الطريق أمام تمديدها، وتقويض جهود التهدئة وإحلال السلام، ومفاقمة الأوضاع الإنسانية، والعمل فورا لتصنيفها جماعة إرهابية.